



سري

إلى  
السيدات والسادة سفراء صاحب الجلالة  
باستثناء الجزائر

-- 3197

الموضوع: تطورات العلاقات المغربية الجزائرية في ضوء تصريحات الناطق باسم وزارة  
الشؤون الخارجية الجزائرية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، يشرفني إحاطتكم علما بالتطورات التي شهدتها مؤخرا العلاقات المغربية  
الجزائرية، في أعقاب تصريحات الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية الأخيرة،  
التي تضع شروطا مقابل فتح الحدود البرية المغلقة بين البلدين.

أولا: حدد المسؤول الجزائري هذه الشروط كما يلي:

- 1- "ينبغي أن يوقف المغاربة حملاتهم الإعلامية المغرضة، وأن يتخلوا عن موقفهم  
العنائي حيال الجزائر ومؤسساتها".
- 2- "المطلوب منهم (المغاربة) تعاون حقيقي وملمس لمواجهة الاعتداء الذي  
تتعرض له الجزائر بسبب تسرب كميات كبيرة من المخدرات التي مصدرها التراب  
المغربي".
- 3- "ينبغي على المغاربة الاعتراف وبشكل نهائي بأن موقف الجزائر من قضية  
الصحراء الغربية ثابت ولا رجعة فيه، والتوقف عن إضفاء الغموض عمدا حول الموقف  
الجزائري".

ثانيا: - ردا على ذلك، أصدرت هذه الوزارة يوم 27 يونيو 2013 بيانا أعربت فيه

عن:

- تنديد المغرب الشديد بالتصريحات التي رهنت فيها الجزائر تطبيع العلاقات الثنائية  
وإعادة فتح الحدود البرية بين البلدين، بالعديد من "الشروط" التي لا أساس لها و غير  
المفهومة، باعتبارها ممارسة ماضوية، تعكس ثقافة سياسية تعود لحقبة عفا عنها الزمن.
- لا يوجد هناك أي مبرر لمعاكسة تطلعات الشعبين الشقيقين، ولا سيما حقهما  
المعترف به في حرية التنقل.
- يُعد "الشرط" الثالث الأكثر خطورة، حيث يؤكد أن الجزائر تضع قضية الصحراء  
في صلب العلاقات الثنائية".

ثالثا: استدعت هذه الوزارة رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين ببلادنا لتوضيح  
موقفها من هذا الأمر، وتم، على الخصوص، التشديد على أن الشرط الجزائري الخاص

بقضية الصحراء المغربية يعتبر موقفا جديدا للجزائر، يتطلب، في هذه الحال، أن ينخرط هذا البلد في عملية إيجاد تسوية سلمية وتوافقية ونهائية لقضية وحدتنا الترابية.

**رابعاً: - بتاريخ 28 يونيو 2013، أصدرت وزارة الخارجية الجزائرية بيانا ثانيا** اتهمت فيه بلادنا "بخرق تفاهات تمت بين البلدين بشأن كيفية التطبيع التدريجي للعلاقات الثنائية، ومعالجة النقاط الخلافية"، وذلك بسبب "حملة التشويه التي ... أخذت منحى أكثر خطورة في شكل تهديدات تلوح ضد السلامة الإقليمية للجزائر، وبتصرفات غير مسؤولة من بعض السياسيين ..."، في إشارة إلى تصريح للأمين العام لحزب الاستقلال، السيد حميد شباط، الذي طالب "باسترجاع تندوف، وبشار، والقنادسة، وحاسي بيضة، وكل المناطق المغتصبة من طرف الجزائر".

**خامساً: - أصدرت هذه الوزارة في 30 يونيو 2013 بيانا ثانيا أبرزت فيه المعطيات التالية:**

- يكشف ما سُمي بـ"حملة التشهير" من قبل مسؤولين سياسيين وبرلمانيين وممثلين لوسائل الإعلام وجمعيات جزائرية عن مقاربة متجاوزة، وأن الأمر يتعلق هنا بالحق المكفول للجميع في حرية التعبير والرأي، خاصة في ما يتعلق بالقضايا الجوهرية للبلاد...

- يسري الأمر نفسه على ما يسمي بـ"تنامي التهريب" الذي ينبغي أن يكون مجالا لتعاون مثمر بين سلطات البلدين، بدلا من تحويله إلى شرط مسبق.

- إن المصطلحات المستعملة والمنطق المعتمد إزاء النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية يحمل دلالات أكبر، على اعتبار أن القبول بفصل العلاقات الثنائية عن تطور ملف الصحراء المغربية لم يكن يعني قط بالنسبة للمغرب موافقة على الموقف الجزائري.

- بالنسبة لمجموع الشعب المغربي، وكافة مكوناته الحية، فإن الجزائر تعد، بكل تأكيد، طرفا في هذا النزاع المفتعل، و أن مسؤوليتها التاريخية والراهنة، وانخراطها الدبلوماسي وتعبئتها السياسية والمؤسساتية ومسؤوليتها الإنسانية تبقى جلية تماما بهذا الخصوص.

- كان المنتظم الدولي دوما شاهدا على ذلك، كما أن مختلف تقارير الأمين العام للأمم المتحدة تبرزه بشكل صريح، وهو ما أكده القرار الأخير لمجلس الأمن بوضوح أكبر.

- إن الفصل المتفق عليه يعني أنه بإمكان كل طرف أن يدافع بحرية عن موقفه بشأن هذا الملف، مع العمل بموازاة مع ذلك في اتجاه تطبيع علاقات الجوار.

- إن قضية الصحراء المغربية هي قضية وطنية جوهرية، يتشبث بها بشكل تام الشعب المغربي قاطبة، بكل حساسياته وفئاته، وذلك خلافا للشعب الجزائري الذي يعبر، من جهته، عن انتظارات وطموحات وانشغالات بشأن قضايا أخرى وطنية ومغربية.

#### **سادساً: خلاصات**

- يأتي التصعيد الجزائري المفاجئ في الوقت الذي كانت العلاقات الثنائية تتجه نحو التهدئة وانتهاج مقاربة براغماتية ومتدرجة وطموحة لتعزيز الديناميكية التي عرفتها علاقات البلدين منذ 2011 وضمان ديمومتها، وهو ما تم الاتفاق عليه خلال الزيارة التي قام

بها السيد الكاتب العام لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون إلى الجزائر يومي 20 و 21 فبراير 2013.

- لعل من أهم نتائج هذه الديناميكية، سلسلة اللقاءات والزيارات المتبادلة بين مسؤولين حكوميين في البلدين، والتي بلغت 15 مقابلة (في الاتجاهين)، بالإضافة إلى 4 زيارات على مستوى الخبراء، أثمرت عن التوقيع على 10 اتفاقات ومذكرات تفاهم للتعاون بين البلدين، إضافة إلى التوقيع، بتاريخ 18 فبراير 2012، على اتفاق إنشاء لجنة التشاور السياسي وعقد الدورة الأولى لهذه الآلية برئاسة وزير خارجية البلدين.

- جددت الجزائر خلال هذا الاجتماع مقاربتها الرامية إلى الفصل بين المشكل المفتعل حول الصحراء المغربية، الذي يتم التعاطي معه في إطار هيئة الأمم المتحدة، ومسار تطوير العلاقات الثنائية، غير أنها لم تلتزم بهذه الرؤية، وهو ما تؤكد من خلال بيانات وزارة الخارجية الجزائرية.

- في الوقت الذي تتذرع فيه الجزائر بنهج الإعلام المغربي حملات ضدها، تسجل هذه الوزارة استمرار الحملات الإعلامية ضد بلادنا في الصحافة الجزائرية بما فيها تصريحات لمسؤولين جزائريين، مست الرموز والمقدسات الوطنية وبشكل ممنهج ومغرض.

- إن الجزائر تحاول من خلال التصعيد الأخير تنفيس الاحتقان داخل أوساط الرأي العام الجزائري وتوجيه اهتمامه نحو قضايا جانبية ومختلفة، في الوقت الذي يطرح فيه الجزائريون تساؤلات ملحة حول المستقبل السياسي لبلادهم في ظل الغموض الذي يلف صحة الرئيس الجزائري.

- استمرار الجزائر في توظيف كل إمكانياتها لمعاكسة وحدة المغرب الترابية، ومساندة مرتزقة "البوليساريو" بكل أنواع الدعم المادي والسياسي والدبلوماسي، وآخر سلوكاتها في هذا الصدد محاولة إقحام الجمهورية الوهمية في ندوة "الجاليات المغربية بالخارج"، التي انعقدت بالجزائر يومي 3 و 4 يونيو 2013، تحت إشراف الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، وهو ما استدعى ردا قويا من قبل بلادنا.

الكاتب العام  
ناصر بواريطة